مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

أثر إدارة الخطر علي اداء شركات التأمين

"بالتطبيق علي سوق التأمين السوداني"

طارق النور هدى حسن و محمد ابكر سليمان

جامعة النيلين – كلية التجارة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لدراسة موضوع إدارة الخطر بشركات التأمين وأثرها على اداء هذه الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة فى الأسئلة التالية : ما هو أثر إدارة الخطر على شركات التأمين؟، ما هي ألاختلافات بين اساليب إدارة الخطر من شركة لأخري؟. اتبعت الدراسة المنهج التاريخى ومنهج دراسة الحالة بالإضافة لاستخدام برنامج التحليل الاحصائي(SPSS). من اهم نتائج الدراسة : لايعتبر أسلوب أدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة اساسية للتأمين. من اهم توصيات الدراسة ضرورة جذب العملاء عن طريق وظيفة التسعير لتتمكن شركات التأمين من الحصول على أكبر عدد من الاخطار.

ABSTRACT:

This study aimed at exploring the issue of risk management in insurance companies and its effect on their performance. The problem of the study can be summed up in the following questions: What is the impact of risk management on insurance companies? What are the differences between risk management methods adopted by various insurance companies? The study followed the historical and the case study methods, in addition to the use of Statistical Package for Social Science program (SPSS). The study most important results indicated that the risk management approach through collection policy is not considered as a mainstay of insurance. The study most important recommendations stress the need to attract customers through the pricing function in order for insurance companies to get the largest number of risks.

الكلمات المفتاحية : إدارة الخطر ، شركات التأمين ، الأداء .

المقدمة:

تسعى شركات التأمين لتقليل جميع المخاطر التى تقبل تغطيتها وهى تسعى دائماً للحد من المخاطر والحصول على الأمن ولمواجهة خطر ما فإنها تبحث عن افضل الاساليب المتاحة وبأقل التكاليف الممكنة وبما لايتعارض مع الضوابط الشرعية، وذلك من أجل تلافى وقوع هذا الخطر أو الحد من إثاره السلبية فى حال وقوعه، ومن انجح هذه الاساليب التى تعمل على الحد من المخاطر هى ان تكون هناك ادارة متخصصه للاخطار بالشركة. وتعتبر عملية إدارة الأخطار من صميم عمل شركات التأمين ، و ذلك لإن استمراريتها يتوقف علي مدي الجودة في إدارة لاخطار.عليه فان جميع الخطوات في شركات التأمين تعتبر عملية لإدارة الأخطار فقبول طلب التأمين يسبق بفحص الخطر جيداً قبل اتخاذ القرار بقبوله كذلك عملية تسعير الأخطار بطريقة عادلة يعمل علي تحقيق العدالة بين المؤمن لهم، وحساب المخصصات الفنية التي تتناسب مع حجم الخسارة المتوقعة من وقوع الحادث، كل هذه تعتبر من عمليات إدارة الخطر.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في الاسئلة الاتية :

1. ما هوأثر إدارة الخطر على شركات التأمين ؟
2. ما هي ألاختلافات بين اساليب إدارة الخطر من شركة لاخري ؟

اهمية الدراسة:

جذب الانتباه إلي أهمية إدارة الخطر فى التأمين و ضرورة دراسة الخطر في إطار علمي لا يقتصر علي اساليب إدارة الخطر فقط ، بل الأهم من ذلك الأبعاد الفنية لأنها تمثل العنصر الحاكم لقرارات الشركة بقبول التأمين أو قبوله بشروط أو رفضه.

أهداف الدراسة:

1. توضيح دور ادارة الخطر فى شركات التأمين .
2. بيان أهداف ادارة الخطر بشركات التأمين.
3. معرفة الطرق المتبعة من قبل ادارات الخطر بشركات التأمين فى مجابهة الخطر .
4. بيان سياسات ادارة الخطر التى تتبعها شركات التأمين.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين.
2. توجد أختلافات جوهرية بين اساليب إدارة الخطر من شركة لاخري .

الدراسات السابقة:

دراسة: سامي أحمد ميرغني ،(2010م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف إدارة الأخطار في شركات التأمين السودانية الذي يعتبر العامل الأهم في شركات التأمين و إعادة التأمين وخروجها من السوق، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها أن معظم شركات التأمين السودانية لا توجد بها إدارة مستقلة لإدارة الأخطار و أن القرارات المتخذة من قبل شركات التأمين في إدارة الأخطار تؤثر علي ملاءتهم المالية ، أوصت الدراسة بضرورة أنشاء إدارة مستقلة لأدارة الأخطار بشركات التأمين.

يتضح للباحثين من هذه الدراسة أنها تناولت ضعف إدارة الاخطار في شركات التأمين السودانية ودورها في إفلاس شركات التأمين وإعادة التأمين.

دراسة: منال عوض حسن ،(2011م):

تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الكبير الذي يلعبه الخبير الإكتواري في زيادة كفاءة أداء شركات التأمين، والتساؤل عما إذا كانت شركات التأمين السودانية تلتزم في سياساتها و أنشطتها المختلفة بالمعايير الإكتوارية ، أوصت الدراسة بضرورة تدريب العاملين بشركات التأمين في النواحي الإكتوارية. يتضح للباحثين من هذه الدراسة أنها تناولت دور الخبير الإكتواري في زيادة كفاءة أداء شركات التأمين.

مفهوم الخطـر:

منذ أن خلق الله الانسان على الارض فأنه يتعرض الى العديد من المخاطر التى تؤثر عليه اثناء فترة حياته.(Hargovind،2017) ، اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت، غير أنه في اختلافها وتعددها كانت متطورة نحو الشمول و تقليل للعيوب التي وردت بسابقتها وهنالك بعض التفسيرات التي وردت عن مفهوم الخطر يمكن من خلالها سنحاول وضع تعريف محدد للخطر يتمشي مع الواقع العملي لحياتنا اليومية، عليه يعرف الخطر بالآتي(الهانسى وحسين،1992م) .

تعريف الخطر فى اللغة:

الإشراف علي الهلاك منه (الخطر) لما يتراهن عليه.

وفي المصباح : الإشراف علي الهلاك وخوف التلف و (خاطر) بنفسه فعل ما يكون الخوف فيه أغلب.

تعريف الخطر إصطلاحاً:

إصطلاحاً هو تعريف أهل التأمين باعتبار أن الخطر ركن من اركان عقد التأمين ، فلابد من الرجوع لمصطلح اهل المهنة لكي يفهم علي حقيقته و خاصة أن المعاني السابقة أعطت إشارة لمفهوم الخطر العام.

تعريف الخطر من الناحية التأمينية: اختلف العلماء و المختصين في إدارة الخطر في تحديد تعريف للخطر ، حيث يعرفه سلامة عبدالله بأنه " ظاهرة أوحالة معنوية تلازم الشخص أثناء إتخاذه القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عدم التأكد من ناتج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين(سلامة،1970م). كما عرفه عبدالله توفيق الهلباوي و أخرون بأنه " التغير غير المرغوب في النتائج المستقبلية المحتملة و المربوطة بالخسائر المادية(الهلباوى واخرون،2003م).

تقسيمات الخطر:

الأخطار متعددة و مختلفة وكثيرة طالما أن الخسارة هي إحتمالية ومتوقعة بين الحين والآخر، وحياة الانسان مليئة بالمشاكل المختلفة للأخطار دائماً، وأي قرار مهما كانت درجة الدقة عند إتخاذه، في ظل ظروف عدم التأكد ينطوي علي وجود الخطر، ويمكن تقسيم الاخطار الي الاتي:

الأخطار المعنوية:

هي أخطار لا تسبب ربحاً أو خسارة بصورة مباشرة ، ولكن تسبب خسارة معنوية فقط. مثال ذلك حالة عدم التأكد من بقاء صديق عزيز علي قيد الحياة أو حالة عدم التأكد من بقاء فنان مشهور علي قيد الحياة.

الأخطار الاقتصادية:

هي تلك الأخطار التي تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية مثل خطر الحريق أو خطر الوفاة، وتنقسم هذه الاخطار الى :اخطار مضاربة و اخطار بحتة (الهانسى وحسين،1992م) .

سياسات ادارة الخطر

تتعدد أساليب أو سياسات إدارة الخطر بتعدد أنواع الخطر و مواصفاته و الظروف التي تحيط به. ويصعب وضع سياسة مثلي لإدارة خطر بعينه يمكن تطبيقها في جميع الحالات بدون استثناء.

ويمكن مواجهه الخطر باتباع السياسات الآتية:

أ- سياسة تحمل الخطر: risk retention

تفترض هذه السياسة وقوع الخطر وان يعتمد الشخص المعرض للخطر على نفسه في مواجهة آثار الخطر دون تأثير في أي عنصر من عناصره، ويمكن إتباع هذه السياسة بطريقتين فرعيتين هما :-

تحمل الخطر بدون تخطيط سابق :

وتستخدم هذه الطريقة في حالة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة وغير متكررة ويشترط لتطبيق هذه الطريقة توافر إيراد جاري كافٍ لتغطية الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار.

تحمل الخطر مع وجود تخطيط سابق :

وتستخدم هذه الطريقة في حالة إذا كانت الخسائر المتوقعة نتيجة لتحقق الأخطار متكررة بشكل يمكن من حساب قيمتها مقدما وبدقة.

أ- سياسة تحويل الخطر:- Risk Transfer

ويقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر من صاحبه إلى شخص آخر له القدرة على تحمله مقابل تكلفة محددة.

ج- سياسة الوقاية والمنع :- Risk reduction

يقصد بهذه السياسة اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لمنع أو تقليل احتمال وقوع الخطر والحد من الخسائر الناشئة عنه وذلك باستخدام الأساليب والوسائل العلمية التي تحقق هذا الهدف.

د- سياسة التجزئة والتنويع: Risk dispersion

يقصد بهذه السياسة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر.

هـ- سياسة التجميع :- pooling policy

بمقتضى هذه السياسة يتم تجميع وحدات الخطر المتشابهة والمعرضة لنفس الخطر وتوزيع عبء الخسارة على جميع الوحدات المشتركة في هذا النظام . (منصور،1988م)

و- سياسة التأمين :- Insurance policy

وبمقتضى هذه السياسة تقوم هيئة منفصلة عن الأفراد والمشروعات يطلق عليها هيئة التأمين تقوم بتجميع الأخطار وفرزها وتسويقها وتحمل عبء الخطر نظير أن يتحمل صاحب الخطر تكلفة الخطر التي تدفع مقدما في معظم الأحوال(حاتم، 1988م) .

مفهوم التأمين :

تعريف التأمين في اللغة :

التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمانينة النفس وزوال الخوف، وله معان عديدة: منها إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين علي الدعاء وهو قول آمين أي استجب(فلاح،2008م).

تعريف التأمين أصطلاحاً:

التأمين عملية ينظمها عقد عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر المتحدة فى النوع والطبيعة وإجراء المقاصة بينها، وفقاً لعملية الإحصاء التى يتولاها طرف مخول قانوناً بممارسة أعمال التأمين، ويسمى بهذه الصفة (المؤمن) مقابل عوض مالى (قسط التأمين) الذى يلزم المؤمن له بسداده للمؤمن (سلمان،1988م).

تعريف المشرع السوداني :

عرف المشرع السوداني التأمين في قانون التأمين والتكافل لسنة2003م بأنه" عقد يلتزم فيه المؤمن نيابة عن المؤمن لهم بان يؤدي إلي المؤمن له ، أو إلي المستفيد ،مبلغاً من المال أو أي عوض في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد يؤديه المؤمن له للمؤمن علي وجه التبرع لمقابلة التزامات المؤمن.(قانون التأمين والتكافل،2003م).

إدارة المخاطر بالشركة:

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلي الحد الأدني(حماد،2008م).

إدارة الخطر:

نقصد بإدارة الخطر عملية التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثة من ناحية والتقليل من حجم خسائرة من ناحية أخري باقل التكاليف الممكنة(درويش،1996م).

وحتي يمكن تغطية الاخطار بأقل خسارة ممكنة يجب إتباع الخطوات التالية:

1. الإكتشاف المبكر وتحليل الأخطار المحتمل أن تتعرض لها المنشأة .
2. التقييم للخسائر المحتمل حدوثها إذا ما تحقق هذا الخطر .
3. إتخاذ القرار المناسب وذلك من خلال اختبار أفضل الوسائل لمواجهة الخطر بالنظر الي كفاءة كل وسيلة وتكلفة الطرق البديلة .
4. تنفيذ القرارات من خلال إتباع سياسة تكوين مخصصات لمواجهة الأخطار.
5. تقييم برنامج إدارة الخطر ومراجعته سنويا وذلك حتي يمكن تجنب أحتمال حدوث أخطار جديدة(الصيرفى،2005م).

أهداف إدارة الخطر :

إدارة الخطر لها اهداف مهمة يمكن تصنيف هذه الاهداف علي أنها اما أهداف تسبق الخسارة ، أو أهداف تلي الخسارة وسوف نستعرض هذه الاهداف كما يلي(جورج ريجيدا ، د. ت) :

أهداف تسبق الخسارة :

تتضمن الاهداف المهمة التي تسبق الخسارة الاقتصادية وتخفيض التوتر النفسي والوفاء بالالتزامات القانونية.

أهداف تلي الخسارة :

تتضمن الاهداف التي تلي الخسارة بقاء المنشأة واستمرار التشغيل ، واستقرار الايراد إضافة لاستمرار نمو المنشأة .

تقييم الأداء في شركات التأمين:

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية من أجل أن يكون المعيار ذا دلالة ومقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد الشركة .

الأسس العامة لتقييم الأداء في شركات التأمين:

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية، ذلك لان عددا هاما من العناصر التى تتكون منها معايير الأداء فى شركة التأمين أغلبها مبنى على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بان معايير أو مقاييس تقييم الأداء فى شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية .

المعايير الخارجية لتقييم الأداء في شركات التأمين:

نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبنى عليها حكمه على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل ما يلى(حمودة، 1998م):

– الخدمة الجيدة للعملاء :وأهمها السرعة والعدالة فى تسوية التعويضات .

– تكلفة التأمين.

– السمعة المالية العامة للشركة.

المعايير الداخلية لتقييم الأداء في شركات التأمين:

وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء فى شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الادارية المختلفة فى الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية، وأهمها ما يلى :

1. الهيكل الوظيفى والكفاءات .
2. بحوث الانتاج والتطوير .
3. الإهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين .
4. الرقابة على التعويضات .
5. التسويق .
6. الإستثمارات .
7. التخطيط المالى .
8. الكوادر وتدريبها .

أداة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات العاملة في مجال التامين والبالغ عددها (11) شركة وعلى وجه الخصوص العاملين الذين تربطهم صلة بموضوع الدراسة من الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية والإشرافية. حيث تم توزيع عدد (132) استمارة وتم استرجاع عدد (124) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (93.3)%.

بيانات الدراسة:

تشمل بيانات الدراسة الأساسية: العبارات والمحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة وهى بعدد (18) عبارة وفقاً لما يلي:

المحور الأول: يقيس فرضية الدراسة الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين) ويشتمل على عدد (9) عبارات.

المحور الثاني: يقيس فرضية الدراسة الثانية (توجد إختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري) ويشتمل على عدد (9) عبارات.

مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات بتدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، فى توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذى يتوزع من أعلى وزن له أعطيت له (5) درجات ويمثل فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذى اعطى (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لاأوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان .وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) : مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	من80 % فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا"

أوافق	4	من 70 إلى أقل من 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	50 إلى اقل من 70%	درجة موافقة متوسطة
لاأوافق	2	20 إلى أقل من 50 %	درجة موافقة منخفضة
لاأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة ، وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

اختبارات الصدق والثبات على أداة الدراسة:

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من إختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ) اختبار صدق محتوى المقياس(content validity) :

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم خمسة خبراء ومحكمين في مجال موضوع الدراسة.وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة ، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية . وقد اعتبر الباحثان الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري ، وصدق المحتوى للأداة واعتبر الباحثان أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له.

(ب) الصدق البنائي(construct validity) :

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها مع بعضها البعض والتأكد من عدم التداخل بينها ، وتحقق الباحثان من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط (معامل إرتباط سبيرمان) والجداول رقم (2 ، 3) توضح ذلك:

المحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين .

جدول رقم (2) : نتائج اختبار الصدق لمقياس عبارات الفرضية الأولى

العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
لا يعتبر أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة أساسية للتأمين .	0.69	0.000
يتأثر حجم العمليات المكتتبة بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر .	0.70	0.000

سياسة تحمل الخطر تؤثر علي حجم المخاطر المكتتبة بالشركة.	0.40	0.000
سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر .	0.56	0.000
استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	0.76	0.000
هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة.	0.65	0.000
إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين .	0.55	0.000
تتعارض سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر مع قانون الأعداد الكبيرة	0.68	0.000
استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الإكتتاب في الشركة .	0.64	0.000

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

الجدول (2) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول ، والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات دالة عن مستوى معنوية (0.05) ، حيث نجد أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) ، وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين) تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثاني: توجد إختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري

جدول رقم (3) : نتائج إختبار الصدق لمقياس عبارات الفرضية الثانية

العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
أساليب إدارة الخطر في الشركة تعتمد علي المخاطر داخل الشركة .	0.80	0.000
أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة .	0,76	0.000
تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية .	0.81	0.000
تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة .	0.87	0.000
تعتبر إعادة التأمين أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.76	0.000
تؤثر العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة .	0.68	0.000
يؤثر مدير الخطر في شركة التأمين علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.72	0.000
بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة.	0.79	0.000
تختلف شركات التأمين في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة	0.64	0.000

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2018م

الجدول (3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني ، والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع الفقرات دالة عن مستوى معنوية (0.05) ، حيث نجد أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات محور الفرضية الأولى (توجد اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري) تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

اختبار الثبات :

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

وفيما يلي نتائج إختبار الثبات لمحاور الدراسة:

المحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين .

جدول رقم (4) : نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات المحور الأول

العبارات	ألفا كرنباخ
لا يعتبر أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة أساسية للتأمين	0.88
يتأثر حجم العمليات المكتتبة بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر	0.87
سياسة تحمل الخطر تؤثر علي حجم المخاطر المكتتبة بالشركة.	0.87
سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر .	0.88
استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	0.83
هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة.	0.87
إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين .	0.88
تتعارض سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر مع قانون الإعداد الكبيرة	0.80
استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	0.86
المتوسط	0.86

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول (4) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات المحور الأول اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حده أو على مستوى جميع عبارات المقياس ، حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.88) وهو ثبات مرتفع ، ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الفرضية الأولى(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر أواداء شركات التأمين) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثاني: توجد اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري .

جدول رقم (5) : نتائج إختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثاني

العبارات	ألفا كرنباخ
أساليب إدارة الخطر في الشركة تعتمد علي المخاطر داخل الشركة .	0.80
أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة .	0.79
تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية .	0.81
تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة .	0.82
تعتبر إعادة التأمين أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.80
تؤثر العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة .	0.83
يؤثر مدير الخطر في شركة التأمين علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.81
بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة.	0.79

تختلف شركات التأمين في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة	0.83
المتوسط	0.81

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

من الجدول (5) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات المحور الأول اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حده أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.83) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الفرضية الثانية : (توجد اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

أساليب الإحصاء الوصفي:

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة:

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي الموزون:

تم اعتماد هذا الأسلوب الاحصائى لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ،وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي ، حيث أن الوسط الحسابي الإعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/الانحراف المعياري:

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في أراء المستجيبين قياسا" بالوسط الحسابي المرجح .

د/اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق :

وتم استخدام هدا الإختبار لإختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاى تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة إيجابيه). أما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين:

أولا" التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى"

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات التي توضح العلاقة بين أدارة الخطر واداء شركات والتأمين:

جدول رقم (6) : التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
لا يعتبر أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة أساسية للتأمين .	19	15.3	42	33.9	21	16.9	31	25	11	8.9
يتأثر حجم العمليات المكتتبة بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر .	39	31.5	61	49.2	20	16.1	4	3.2	0	0
سياسة تحمل الخطر تؤثر على حجم	48	38.7	67	54	5	4	4	3.2	0	0

المخاطر المكتتبة بالشركة.										
سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر .	47	37.9	54	43.5	18	14.5	5	4	0	0
استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	35	28.2	62	50	13	10.5	12	9.7	2	1.6
هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة.	28	22.6	63	50.8	22	17.7	8	6.5	3	2.4
إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين .	9	7.3	25	20.2	24	19.4	55	44.4	11	8.9
تتعارض سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر مع قانون الأعداد الكبيرة	16	12.9	37	29.8	30	24.2	34	27.4	7	5.6
استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	28	22.6	59	47.6	23	18.5	14	11.3	0	0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2018م

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

1.يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (49.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع لا يعتبر دعامة أساسية للتأمين بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (33.9)%أما إفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9) %.

2.يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (80.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن حجم العمليات المكتتبة يتأثر بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2)%أما إفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1) %.

3.يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (92.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن سياسة تحمل الخطر تؤثر علي حجم المخاطر المكتتبة بالشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقdن على ذلك (3.2)%أما إفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4) %.

4.يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (81.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.5) %.

5.يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (78.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الإكتتاب في الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.3)%إما إفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.5) %.

6.يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (73.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.9)%أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.7) %.

7.يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (27.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (53.3)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.4) %.

8.يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (42.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر تتعارض مع قانون الإعداد الكبيرة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (33)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.2) %.

9.يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (70.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.3)%أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5) %.

ثانيا"الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي

جدول رقم (7) : الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
لا يعتبر أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة أساسية للتأمين .	1.23	3.21	%64.2	متوسطة	7
يتأثر حجم العمليات المكتتبة بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر.	0.775	4.08	%81.6	مرتفعة جدا	3
سياسة تحمل الخطر تؤثر علي حجم المخاطر المكتتبة بالشركة.	0.693	4.28	%85.6	مرتفعة جدا	1
سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر .	0.816	4.13	%82.6	مرتفعة جدا	2
استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الإكتتاب في الشركة .	0.960	3.93	%78.6	مرتفعة	4
هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة.	0.928	3.84	%76.8	مرتفعة	5
إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين .	1.10	2.72	%54.4	متوسطة	9
تتعارض سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر مع قانون الإعداد الكبيرة	1.13	3.16	%63.2	متوسطة	8
استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الإكتتاب في الشركة .	0.913	3.81	%76.2	مرتفعة جدا	6
المتوسط	0.949	3.68	%73.6	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الاحصائى ، 2018م

جدول رقم (8) :إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
لا يعتبر أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة أساسية للتأمين .	23.0	4	9.48	0.000	وجود فروق
يتأثر حجم العمليات المكتتبة بسياسة تجميع الخطر المتبعة في الشركة لإدارة الخطر .	58.5	3	7.81	0.000	وجود فروق
سياسة تحمل الخطر تؤثر علي حجم المخاطر المكتتبة بالشركة.	96.4	3	7.81	0.000	وجود فروق
سياسة الوقاية والمنع من السياسات ذات التأثير القوي عند استخدامها في الشركة لإدارة الخطر .	52.5	3	7.81	0.017	وجود فروق
استخدام أسلوب إدارة الخطر عن طريق سياسة تحمل الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	93.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
هناك مخاطر لايمكن إدارتها عن طريق سياسة تجميع الخطر بالشركة.	90.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
إدارة الخطر عن طريق التجزئة يغني عن سياسة التأمين .	54.5	4	9.48	0.000	وجود فروق
تتعارض سياسة تجزئه الخطر المتبعة لإدارة الخطر مع قانون الإعداد الكبيرة	26.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
استخدام أساليب إدارة الخطر عن طريق سياسة تجزئة الخطر دون استخدام سياسة التأمين يؤثر علي الاكتتاب في الشركة .	36.9	3	9.48	0.058	لاتوجد فروق
المتوسط	59.04	3.55	8.92	0.000	وجود فروق

المصدر :إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2018م

ملخص الفرضية الأولى:

يتضح من الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جدا ، حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.68) بانحراف معياري (0.949) وأهمية نسبية مقدارها (73.6)% . كما بلغت قيمة (كاى تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى (59.04) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة.

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الخطر واداء شركات التأمين) في جميع العبارات بمستوى موافقة يتراوح ما بين المرتفعه والمرتفعة جدا.

الفرضية الثانية توجد اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لآخري:

أولا" التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية:

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات التي توضح وجود اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري:

جدول رقم (9) : التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
أساليب إدارة الخطر في الشركة تعتمد علي المخاطر داخل الشركة .	42	33.9	42	33.9	14	11.3	22	17.7	4	3.2
أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة .	40	32.3	64	51.6	15	12.1	4	3.2	1	0.8
تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية .	32	25.8	62	50	14	11.3	16	12.9	0	0
تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة .	50	40.3	57	46	12	9.7	4	3.2	1	0.8
تعتبر إعادة التأمين أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة .	72	58.1	41	33.1	8	6.5	2	1.6	1	0.8
تؤثر العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة .	32	25.8	75	60.5	9	7.3	6	4.8	2	1.6
يؤثر مدير الخطر في شركة التأمين علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة .	28	22.6	62	50	27	21.8	7	5.6	0	0
بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة.	30	24.2	58	46.8	22	17.7	11	8.9	3	2.4
تختلف شركات التأمين في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة	45	36.7	55	44.4	16	12.9	7	5.6	1	0.8

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

1.يتبين من العبارة رقم (1) أن نسبة (67.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن أساليب إدارة الخطر فى الشركة تعتمد على المخاطر داخل الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (20.9)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3) %.

2.يتبين من العبارة رقم (2) أن نسبة (83.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.1) %.

3.يتبين من العبارة رقم (3) أن نسبة (75.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12.9)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3) %.

4.يتبين من العبارة رقم (4) أن نسبة (86.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات) تعتبر أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.7) %.

5.يتبين من العبارة رقم (5) أن نسبة (91.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن إعادة التأمين تعتبر أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.4)%أما أإفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.5) %.

6.يتبين من العبارة رقم (6) أن نسبة (86.3) % من أفراد العينة يوافقون على أن العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) تؤثر علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة . بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.4)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.3) %.

7.يتبين من العبارة رقم (7) أن نسبة (72.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن مدير الخطر في شركة التأمين يؤثر علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.6)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

8.يتبين من العبارة رقم (8) أن نسبة (71) % من أفراد العينة يوافقون على أن بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.3)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.7) %.

9.يتبين من العبارة رقم (9) أن نسبة (80.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن شركات التأمين تختلف في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.4)%أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.9) %.

ثانياً:الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية:

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي :

جدول رقم (10) : الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة	الترتيب
أساليب إدارة الخطر في الشركة تعتمد علي المخاطر داخل الشركة .	1.18	3.77	%75.4	مرتفعة	9
أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة .	0.798	4.11	%82.2	مرتفعة جدا	3
تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية .	0.938	3.88	%77.6	مرتفعة	7
تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة .	0.812	4.21	%84.2	مرتفعة جدا	2
تعتبر إعادة التأمين أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.758	4.45	%89.0	مرتفعة جدا	1
تؤثر العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة	0.820	4.04	%80.8	مرتفعة جدا	5
يؤثر مدير الخطر في شركة التأمين علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة .	0.814	3.89	%77.8	مرتفعة	6
بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة.	0.982	3.81	%76.2	مرتفعة	8
تختلف شركات التأمين في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة	0.887	4.09	%81.8	مرتفعة جدا	4
التموسط	0.887	4.03	%80.6	مرتفعة جدا	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الاحصائى، 2018م

جدول رقم (11) : اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
أساليب إدارة الخطر في الشركة تعتمد علي المخاطر داخل الشركة	46.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
أسلوب إدارة الخطر المتبع في الشركة يتوافق مع محفظة الشركة .	115.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
تتم إدارة الخطر في شركة التأمين علي حسب سياسة الشركة الداخلية .	47.6	3	7.81	0.000	وجود فروق
تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر في الشركة .	114.3	4	9.48	0.017	وجود فروق
تعتبر إعادة التأمين أسلوب من أساليب إدارة الخطر داخل الشركة	155.5	4	9.48	0.017	وجود فروق
تؤثر العمليات الفنية (تسعير ، حساب مخصصات) علي أسلوب إدارة الخطر في الشركة .	148.9	4	9.48	0.017	وجود فروق
يؤثر مدير الخطر في شركة التأمين علي استخدام أسلوب إدارة الخطر داخل الشركة .	50.3	3	7.81	0.017	وجود فروق
بيئة الشركة الخارجية تؤثر علي إدارة الخطر بالشركة.	72.6	4	9.48	0.017	وجود فروق
تختلف شركات التأمين في استخدامها لأساليب إدارة الخطر في الشركة	91.9	4	9.48	0.058	لاتوجد فروق
االمتوسط	93.6	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر :إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ، 2018م

ملخص الفرضية الثانية:

يتضح من الجدول رقم (10) والجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية للدراسة تدل على أن مستوى الاستجابة مرتفعة جدا حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (4.03) بانحراف معياري (0.887) وأهمية نسبية مقدارها (80.6)% . كما بلغت قيمة (كاى تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية (93.6) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا .

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت (توجد اختلافات جوهرية بين أساليب إدارة الخطر من شركة لأخري)في جميع العبارات بمستوى موافقة يتراوح ما بين الموافقة المرتفعة والمرتفعة جدا.

النتائج:

1. توجد علاقة إحصائية بين إدارة الخطر وأداء شركات التأمين .
2. توجد إختلافات جوهرية بين أساليب ادارة الخطر من شركة لأخري .
3. لايعتبر أسلوب أدارة الخطر عن طريق سياسة التجميع دعامة اساسية للتأمين.
4. اعادة التأمين تعتبر أسلوب من اساليب أدارة الخطر داخل الشركة.
5. تعتبر العمليات الفنية(تسعير، حساب مخصصات)أسلوب من أساليب إدارة الخطر ذات التأثير الفعال فى أداء شركات التأمين.
6. سياسة تحمل الخطر سياسة فعالة توثر على حجم المخاطر المكتتبة بالشركة.

التوصيات:

1. ايجاد طرق أخرى لأدارة الخطر دون استخدام سياسة التجميع.
2. ضرورة العمل على تنفيذ (التسعير، حساب المخصصات) بدقة لتتمكن من تحسين إداء شركات التأمين.
3. ضرورة الحرص على تطوير أداء شركات التأمين عن طريق الاستخدام الامثل للوظائف الفنية .
4. ضرورة جذب العملاء عن طريق وظيفة التسعير لتتمكن شركات التأمين من الحصول على أكبر عدد من الاخطار.
5. العمل على استخدام سياسة الخطر لتقليل المخاطر المكتتبة.

المراجع :

1. إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، (1998م) ، الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين، http ://www faculty.ksu.edu.sa.متاح علي الرابط ص3.
2. أحمد سيف الأسلام محمد منصور، (1988م) ، الاصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، القاهرة: كلية التجارة جامعة القاهرة، 1988م، ص 31- 46 .
3. جورج ريجيدا ، (د. ت) ، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، الرياض: دار المريح للنشر .
4. سامي أحمد ميرغني مرسي، (2010م) ، إدارة الأخطار وأثرها علي الملاءة المالية لشركات التأمين، الخرطوم ،جامعة النيلين ، كلية التجارة ، رسالة دكتورة غير منشورة .
5. سامي عفيفي حاتم ، التأمين الدولي ، (1988م) القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر .
6. سلامة عبدالله، سلامة والخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، د.م: د.ن، 1970م).
7. سلمان زيدان ، (2014م) ، إدارة الخطر والتأمين، الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع .
8. طارق عبدالعال حماد ، (2008م) ، إدارة المخاطر، أفراد – إدارات – شركات – بنوك ، الإسكندرية: الدار الجامعية .
9. عبدالله توفيق الهلباوي وأخرون، تأمين النقل البحري والجوي، جامعة حلوان ، (2002م . 2003م).
10. عزالدين فلاح ، (2008م) ، التأمين مبادئه ، أنواعه ، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع .
11. محمد الصيرفي ، رياضيات التأمين ،(د.م: مؤسسة حورس الدولية ، 2005م) .
12. محمد كامل درويش ، (1996م) ، إدارة الاخطار وأستراتيجية التأمين المتطورة في ظل أتفاقية الجات ، (عمان: دار الحارد) ، ص 11.
13. مختار محمودالهانسي و أسامة عبدالعزيز حسين ، (1992م) ، الخطر و التأمين ، الاسكندرية: منشورات قسم الاحصاء و الرياضة و التأمين.
14. منال عوض حسن عبدالرحمن، (2011م) ، تقييم منظور شركات التأمين السودانية لدور الإكتواري و مدي إلتزامها بمعاييره ،الخرطوم ،جامعة النيلين ،كلية التجارة ،رسالة دكتورة غير منشورة .
15. Hargovind.Fundamentals of Insurance.(Notion press2017)P3.